

رؤية تطويرية لإصلاح البحث العلمي

ورشة عمل سورية - إيرانية حول التقانة النانوية

ورشتا عمل في قطاعي البيئة والصحة

ضمن إطار مشروع رسم السياسة الوطنية للبحث العلمي

إطلاق نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي

جوائز الجاسل للبحث العلمي



رؤية الهيئة العليا لإصلاح البحث العلمي

- بناء الآليات اللازمة لتحفيز ودعم الابتكار في المؤسسات الإنتاجية والخدمية .
- التوسع في إنشاء الحاضنات والأقطاب التقانية ومراكز التميز بمبادرة مشتركة من الدولة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية .
- توسيع آفاق التعاون العلمي والتقني مع الدول الأخرى، .
- صياغة الآليات الكفيلة بالتعامل الفعال مع القضايا الوطنية والمشكلات والمواضيع الأنية والطارئة .
- لإنجاز ما سبق هناك متطلبات رئيسة، من أهمها نذكر :
 - زيادة مخصصات البحث العلمي لتصل تدريجياً إلى 1 % (على الأقل) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في إطار الخطة الخمسية 11، (هذا ما أقرته الخطة الخمسية العاشرة).
 - وضع نظام تحفيز قوي للعاملين في البحث العلمي (بمعنى مكافأة التميز، ومحاسبة المقصر)، وتطبيق مبدأ المنافسة (بين الباحثين وبين المؤسسات) .
 - اعتماد برامج تأهيل وتدريب للعاملين في البحث .
 - تحديد آليات لإقامة الشراكة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية .
 - قيام المؤسسات البحثية بوضع برامج وخطط للتعاون العلمي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي .
 - تطوير البنى التحتية والمؤسسات البحثية كما ونوعاً .
 - إقرار آليات لدعم الأنشطة الابتكارية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية .
 - نشر الثقافة العلمية والترويج لها .
 - دعم وتطوير دور الهيئة العليا للبحث العلمي ليس فقط في التنسيق، وإنما أيضاً في تقديم الدعم المالي القوي والمحفّز للمشاريع البحثية ذات المردود التنموي العالي اقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى لعب الهيئة العليا لدور المراقب والمتابع للأنشطة البحثية في المؤسسات البحثية، والمشاركة في عمئية تحديد أولويات البحث العلمي فيها .
 - لا بد من التنويه هنا إلى ضرورة إعلان خطة تنموية شاملة من قبل الحكومة والمجتمع، لتشكل الإطار العام والحامل الأساس الذي تستند إليه الخطة التطويرية لمنظومة البحث والتطوير والابتكار.

- مع إطلاق مسيرة الإصلاح الشامل، تواكب الهيئة العليا للبحث العلمي هذه الانطلاقة الواعدة والتي جوهرها وغايتها الإنسان والوطن، من خلال رسم خارطة طريق لتطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني والابتكار .
- تسعى الهيئة العليا للبحث العلمي، في رؤيتها البعيدة إلى تطوير منظومة البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار الوطنية لتكون قادرة على المساهمة الفعالة في تعزيز قوة واستقلالية وازدهار سورية، وذلك من خلال تسخير الموارد والمعارف والتقانات الحديثة في تطوير القطاعات التنموية المختلفة ورفع درجة التنافسية العالمية فيها، وصولاً لترسيخ «اقتصاد المعرفة» المستدام، وبما يتوافق مع الرؤية التنموية والتطويرية العامة للدولة .
- وحددت الهيئة العليا عدداً من الأهداف العامة من أجل تحقيق هذه الرؤية وهي :
 - بناء وتطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية لتبدأ بالمساهمة الفعالة تدريجياً في الناتج الوطني .
 - رفع مستوى المؤشرات الوطنية المتعلقة بمنظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية .
 - توظيف مخرجات البحث العلمي في خدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية .
 - تحفيز ودعم الابتكار في المؤسسات الإنتاجية والخدمية .
 - تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية الوطنية .
 - مساهمة المنظومة في معالجة القضايا الوطنية الكبرى وحل المشكلات الأنية والطارئة .
 - وجرى وضع السياسات والآليات المقترحة للتنفيذ، لتحقيق هذه الأهداف وهي :
 - تنظيم جميع المؤسسات البحثية والوسيطه وتطويرها، بحيث تشكل منظومة وطنية مترابطة ومتكاملة وفعالة .
 - تطوير الأنظمة الإدارية والمالية والتشريعات، بغية إيجاد بيئة عمل مرنة وفعالة ومحفّزة للعاملين في البحث العلمي .
 - تنمية القدرات البشرية كما ونوعاً، من خلال التأهيل والتدريب النوعي والمستمر .
 - بناء الروابط وآليات التعاون بين المؤسسات العلمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة، وإيجاد آليات إيصال مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني إلى السوق .

ورشة عمل سورية إيرانية

حول تقانة النانو



معين، فإننا نستطيع أن نستبدل ذرة عنصر ونرصف بدلاً عنها ذرة لعنصر آخر، وهكذا نستطيع صنع شيء جديد، من أي شيء تقريباً. تكمن صعوبة التقنية النانوية في مدى إمكانية السيطرة على الذرات بعد تجزئة المواد المتكونة منها. فهي تحتاج بالتالي إلى أجهزة دقيقة جداً من جهة حجمها، ومقاييسها، وطرق رؤية الجزيئات تحت الفحص.

تدخل المواد النانوية في تصنيع معظم الأجهزة الإلكترونية الحديثة، حيث أن التقانة النانوية تستعمل للحصول على ترانزستورات، ووصلات إلكترونية مكنتنا من الحصول على رقائق و معالجات حاسوبية أكثر سرعة وتقدماً. وعلى مستوى آخر، تستعمل الجسيمات النانوية حالياً في بعض المنتجات الدوائية لجعلها ذات قابلية ذوبان أفضل، بحيث نحتاج إلى جرعات قليلة منها. وفي الوقت نفسه يكون إيصال الدواء ذو فعالية أكبر وأثار جانبية أقل. ويتم حالياً تطوير مواد طبية مثل العظم الصناعي، والأسمنت النانوي، كما تستعمل المواد السيراميكية النانوية في الأسنان الصناعية، أو لملاً الثقوب والفراغات في العظام، وذلك بعد إزالة الورم من العظم، حيث أن خواصها الميكانيكية والكيميائية تجعلها قادرة على الارتباط مع النسيج المحيطة.

على صعيد آخر، تقوم بعض شركات تصنيع الملابس حالياً بإدخال مواد نانوية، في الأقمشة التي تصنع منها الملابس، وذلك لزيادة قدراتها على مقاومة البقع والأوساخ، وجعلها سهلة التنظيف، حيث أن هذه الألبسة ذات نفوذية وحيدة الاتجاه، فهي تسهل التخلص من العرق وإفرازات الجسم، وتمنع دخول الأوساخ والمواد السائلة من الخارج.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تستغل المناطق السطحية من الجزيئات النانوية في صناعة المحفزات *catalysts*، والتي تساعد في تحسين التفاعلات الكيميائية وجعلها أكثر فعالية، وأقل استهلاكاً للطاقة وأكثر تقليلاً للنفايات والمخلفات، وللتقانة النانوية استخدامات أخرى كثيرة.

يُذكر أنه من الشعوب الأولى التي استخدمت هذه التقنية دون أن تدرك ماهيتها، هم العرب. حيث كانت السيوف الدمشقية المعروفة بالمتانة، تعتمد في تركيبها على مواد نانوية، تعطىها قساوة وقوة مذهلة غير عادية للقطع.

أقامت الهيئة العليا للبحث العلمي في سورية، ومجلس المبادرة الإيرانية للتقانة النانوية، بالتعاون مع المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ورشة العمل الإيرانية السورية الأولى للتقانة النانوية بعنوان: تركيب المواد النانوية وتوصيفها. وذلك بتاريخ 3-5/4/2011. وكان الهدف الرئيسي من هذه الورشة هو التعرف على التطبيقات المختلفة للتقانة النانوية، وميزاتها، وأدواتها.

هذا وقد دعت الهيئة العليا للبحث العلمي، مجموعة من المختصين والباحثين العاملين لدى المؤسسات الرسمية السورية، بهدف الإطلاع على التجربة الإيرانية المتقدمة في هذا المجال، وتقديم مقترحات تعاون، ومواضيع علمية تندرج في إطار تطبيقات التقانة النانوية، يمكن تنفيذها بالاستفادة من الخبرات الإيرانية المتاحة.

كما تم، في إطار هذه الورشة، تقديم عدد من المحاضرات القيمة، يتعلق أبرزها بتوصيف المواد النانوية وتطبيقات تقانة النانو في مجال الطاقة الشمسية، والمجهر النفقي، وتصنيع المحفزات *catalysts*، واتفق المشاركون في نهاية الورشة على إقامة ورشة عمل تطبيقية أخرى موضوعها: تصنيع المواد النانوية، ومن المتوقع أن يتفق على عقدها في النصف الأول من العام القادم، وذلك في إطار سلسلة من ورشات العمل المتفق عليها مع الجانب الإيراني، ضمن إطار بروتوكول التعاون العلمي والتقني الموقع بين الهيئة العليا للبحث العلمي، ومركز الإبداع والتعاون التقني الإيراني.

التقانة النانوية في سطور

تطلق كلمة نانو «nano» باللغة الإنجليزية على كل ما هو ضئيل الحجم دقيق الجسم، وكلمة «نانو» مشتقة من كلمة «نانوس nanos»، ومن كلمة «dwarf» الإغريقية اليونانية وتعني «القزم»، و«النانو متر» هو مقياس واحد من ألف من مليون من المتر، وهو بذلك أصغر وأدق وحدة قياس مترية معروفة حتى الآن، انه المقياس الذي يستخدمه العلماء عند قياس الذرة والالكترونات التي تدور حول نواتها.

تعرف التقانة النانوية بأنها تطبيق علمي يتولى إنتاج الأشياء عبر تجميعها على المستوى الصغير من مكوناتها الأساسية، مثل الذرة، والجزيئات. وما دامت كل المواد المكونة من ذرات مترافضة وفق تركيب



ضمن إطار مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية، الذي تشرف الهيئة العليا للبحث العلمي على إنجازه، تم عقد ورشتي عمل لمناقشة تقرير لجنة قطاع البيئة، وقطاع الصحة، وذلك في النصف الثاني من شهر حزيران 2011. وفيما يلي تغطية لمجريات العمل في هاتين الورشتين. من الجدير بالذكر أن لجنة قطاعي البيئة والصحة، تشكلان جزءاً من ستة عشرة لجنة قطاعية، شكلتها الهيئة العليا للبحث العلمي، بهدف دراسة واقع البحث العلمي في خمسة عشرة قطاعاً مختلفاً، واقتراح ما يلزم من بحوث، وأدوات تطوير تقني، لتطوير هذه القطاعات بما يتوافق مع الأولويات الحكومية، والخطة الخمسية الحادية عشرة.

ورشة عمل حول قطاع البيئة

توصف الواقع الحالي لقطاع البيئة في سورية، وتحليله، من خلال مجموعة مفصلة من المعطيات المتعلقة بموضوع البيئة في سورية، بحيث تم تبيان مواطن القوة والضعف فيه، وتحديد مكامن الخلل بهدف معالجتها.

ثم قدم الأستاذ عمران أحمد من الهيئة العليا للبحث العلمي، الجزء الثاني من التقرير الذي أعدته لجنة البيئة، بعنوان (محاورة العمل المقترحة لتطوير قطاع البيئة من منظور البحث العلمي والتطوير التقني)، حيث قام بتقديم المقترحات اللازمة لتطوير قطاع البيئة، عبر إجراء بحوث علمية متخصصة، وذلك من خلال المحاور التالية:

- 1 - بحوث تتعلق بالتنوع الحيوي. 2 - بحوث تتعلق بجودة الهواء.
 - 3 - بحوث تتعلق بالمياه. 4 - بحوث تتعلق بالنفايات الصلبة والساكنة.
 - 5 - بحوث تتعلق بالتغيرات المناخية وسلامة الأراضي. 6 - مقترحات عامة.
- وأختتمت أعمال الورشة، بجلسة نقاش معمق، جرى فيها استعراض ما تم تقديمه، على مستوى التقرير، والمقترحات، واستقبال مجموعة جديدة من المقترحات التي يمكن لها أن تثرى أعمال اللجنة.

عقدت الهيئة العليا للبحث العلمي ورشة عمل حول قطاع البيئة، في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، يوم الاثنين /20/06/2011. شارك في هذه الورشة ممثلون عن الوزارات والمؤسسات البحثية والمنظمات الأهلية ذات الصلة، بالإضافة إلى خبراء متخصصين في مجال البيئة.

والهدف من هذه الورشة، هو مناقشة التقرير الصادر عن لجنة قطاع البيئة، ومقترحاتها، ومناقشة مقترحات إضافية تقدم أثناء الورشة، من أجل تطوير هذا القطاع، عن طريق توظيف البحث العلمي، والتطوير التقني، وبما يتوافق مع الأولويات المعتمدة لقطاع البيئة، والخطة الخمسية الحادية عشرة.

قدم الدكتور غسان عاصي مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي، في بداية الورشة، عرضاً موجزاً لمشروع سياسة البحث العلمي والتطوير التقني الذي تشرف الهيئة العليا للبحث العلمي على تنفيذه. ثم قدم كل من المهندس عماد حسون معاون وزير الدولة لشؤون البيئة منسق اللجنة، والدكتور أكرم درويش مستشار وزارة الدولة لشؤون البيئة، الجزء الأول من التقرير الذي أعدته لجنة البيئة بعنوان: (توصيف وتحليل واقع قطاع البيئة). وهو عبارة عن دراسة معمقة

ورشة عمل حول قطاع الصحة

ويتضمن الجزء الثاني عرضاً لمصفوفة الإطار العام لخطة البحث العلمي في القطاع الصحي، إضافة إلى الأولويات المقترحة للبحوث الصحية.

يذكر أن مصفوفة الإطار العام لخطة البحث العلمي في القطاع الصحي تتضمن أربع استراتيجيات رئيسية مقترحة، هي: أولاً: تطوير القدرات البشرية والخبرات في أبحاث العلوم الصحية.

ثانياً: تطوير البنى التحتية والبيئة التمكينية اللازمة لإنجاز بحوث صحية تتسم بالتنافسية والحدثة والاستمرارية.

ثالثاً: إنجاز أبحاث صحية عالية الجودة قادرة على تلبية الأولويات الوطنية للقطاع الصحي.

رابعاً: تواصل فاعل لنتائج البحوث الصحية واستثمارها لخدمة المجتمع وفي عملية صنع القرار.

عقدت الهيئة العليا للبحث العلمي ورشة عمل حول قطاع الصحة، في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، يوم الاثنين /27/06/2011. شارك في هذه الورشة ممثلون عن الوزارات والمؤسسات البحثية ذات الصلة، بالإضافة إلى خبراء متخصصين في مجال الصحة.

الهدف من هذه الورشة هو مناقشة التقرير الصادر عن لجنة قطاع الصحة ومقترحاتها، ومناقشة مقترحات إضافية تقدم أثناء الورشة، من أجل تطوير هذا القطاع، عن طريق توظيف البحث العلمي، والتطوير التقني بما يتوافق مع الأولويات المعتمدة لقطاع الصحة، والخطة الخمسية الحادية عشرة.

ويتألف التقرير الذي أعدته لجنة قطاع الصحة، من جزأين رئيسيين، يتضمن الجزء الأول دراسة توصف الواقع الحالي لقطاع الصحة في سورية، وتحليله، وتحديد مكامن القوة والخلل فيه، وذلك من خلال المحورين التاليين: - تحليل الوضع الراهن للقطاع الصحي. - تحليل الوضع الراهن للبحث العلمي في قطاع الصحة وأفاق تطويره.

إطلاق الإعلان الثامن لبرنامج التعاون البحثي العلمي السوري اللبناني



وإدارة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتصحر وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب إنتاجية القطاع الزراعي.

استقبل وزير التعليم العالي الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى، أمين المجلس الأعلى السوري اللبناني نصري خوري، والوفد اللبناني من أعضاء اللجنة العلمية الخاصة ببرامج التعاون البحثي السوري اللبناني. وضم الوفد رئيس الجامعة اللبنانية زهير شكر، وأمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة، وعددا من الباحثين. وحضر الاجتماع من الجانب السوري الدكتور نجيب عبد الواحد معاون الوزير، وأمين مجلس التعليم العالي الدكتور واثق رسول أغا.

وتناول اللقاء أهمية التعاون البحثي بين البلدين وآليات دعمه ودور برنامج التعاون البحثي السوري اللبناني في تشكيل فرق بحثية من باحثي وعلماء البلدين تسهم في الارتقاء بمستوى البحوث وتقديم من خلال المشاريع المشتركة مساهمات تدعم خطط التنمية في البلدين.

هذا وقد أطلقت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعة اللبنانية، الإعلان الثامن لبرنامج التعاون البحثي العلمي السوري اللبناني لعام 2011، متضمنا ستة محاور ذات أولوية لكلا البلدين، كالتقانة الحيوية وتطبيقاتها في الغذاء والبيئة والطاقات المتجددة والبيئة والموارد المائية البحرية والعذبة،

زيارات تنسيقية تشمل عدداً من الوزارات

منها كل قطاع. وتم التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون مع الجهات العربية، والإقليمية، والدولية العاملة في المنطقة.

وقد أسفر اللقاء الذي جرى بين الدكتور رياض حجاب وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، والدكتور غسان عاصي، عن مقترح يقضي بإنشاء شبكة معرفية وطنية للبحث العلمي الزراعي ونقل التقانة للربط والتعاون بين جميع المختصين والمهتمين من القطاعين العام والخاص.

زار الدكتور غسان عاصي مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي، عددا من الوزارات، التقى فيها السادة وزراء الزراعة والإصلاح الزراعي، الصناعة، الثقافة، التعليم العالي، السياحة، والنقل، وذلك بهدف التنسيق، وتحديد مجالات التعاون مع كل وزارة في مجال البحث العلمي والتطوير التقاني، خاصة على مستوى توحيد الجهود البحثية، ومنع الازدواجية في إجراء البحوث على المستوى الوطني.

كما جرى التأكيد على حث الجهات الوطنية العاملة في البحث العلمي، على القيام بأبحاث علمية تطبيقية لحل المشاكل التي يعاني

التقرير الوطني حول البحث العلمي

قامت الهيئة العليا للبحث العلمي بتوزيع ونشر التقرير الوطني الثاني للبحث العلمي، عن عامي 2008 و2009، على جميع المؤسسات البحثية في سورية. وتقوم حالياً بإعداد التقرير الثالث عن عام 2010، استناداً إلى المعلومات التي تردّها من الجامعات، والهيئات، والمراكز البحثية، والتي تتضمن توصيف أنشطتها وإمكاناتها البحثية خلال عام 2010.

المجلس الأعلى للبحث العلمي

سيعقد المجلس الأعلى للهيئة العليا للبحث العلمي جلسته الأولى للعام 2011 في شهر آب، لمناقشة رؤية مقترحة من الهيئة العليا للبحث العلمي تهدف إلى تطوير المنظومة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار، إضافة إلى أمور أخرى هامة تتعلق بعمل الهيئة العليا للبحث العلمي.

إطلاق نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي

تعمل الهيئة العليا للبحث العلمي على إطلاق نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي، ووضعه في الاستثمار من قبل الباحثين، بعد أن تم استلامه نهائياً من الشركة المنفذة، وتم تدريب كادر مخصص لإدارته.

إطلاق الموقع الإلكتروني لصندوق دعم البحث العلمي والتطوير التقني

وورش عمل، إلى جانب معايير ومؤشرات البحث العلمي عالمياً، وخاصة دليل فراسكاتي الذي يعد مرجعية عالمية في تصنيفات حقول العلوم الرئيسية والثانوية، وبشكل منهجية معتمدة عالمياً لجمع الإحصائيات المتعلقة بالتنمية وقياس الموارد البشرية والمالية المخصصة للبحث والتطوير.

× تم إحداث صندوق دعم البحث العلمي والتطوير التقني بموجب المرسوم التشريعي رقم /49/ بتاريخ 25/8/2009، تلبية للحاجة المتزايدة إلى وجود أداة وطنية من شأنها تقديم التسهيلات والدعم للمشاريع والبرامج البحثية، وفتح آفاق جديدة للتعاون العلمي بين الجامعات والمراكز العلمية في سورية من جهة، ومع الدول العربية والأجنبية من جهة أخرى.

× يشكل هذا الصندوق مصدراً إضافياً هاماً لدعم مشاريع البحث العلمي، ويعمل بشكل متواز ومتكامل، بالتنسيق مع الجهات الوطنية الأخرى الداعمة للبحث العلمي في القطر، وفي مقدمتها الهيئة العليا للبحث العلمي، بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أعلنت وزارة التعليم العالي عن إطلاق الفترة التجريبية للموقع الإلكتروني لصندوق دعم البحث العلمي والتطوير التقني، وذلك في النصف الثاني من شهر حزيران، بهدف التعريف بأنشطة البحث العلمي ومؤشراته وكيفية النفاذ إلى مصادر المعلومات وقواعد البيانات، ودعم البرامج والمشاريع العلمية.

ويتناول الموقع دور صندوق دعم البحث العلمي والتطوير التقني للتعليم العالي، في تمويل المشاريع والبرامج البحثية العلمية التي تنفذ بموجب اتفاقيات تعاون علمي بين سورية ودول أخرى، وتلك التي تهدف إلى حل المشكلات الفنية التي تواجهها المؤسسات والشركات الوطنية لتمكينها من تحسين قدراتها التنافسية، ودعم توظيف العلوم والمعارف، والتعاون مع الهيئات العربية والدولية .

ويسعى الموقع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها: التعريف بعمل مديرية البحث العلمي والخدمات التي تقدمها للباحثين، وأنشطة وفعاليات منظومة التعليم العالي، والمؤسسات والمراكز البحثية ذات الصلة من مؤتمرات وندوات

عنوان الموقع هو: <http://fsr-mhe.gov.sy>

عُقدت فعاليات مؤتمر "البحث العلمي ودوره في تلبية متطلبات التنمية- الواقع والطموحات"، الذي أقامته جامعة تشرين، خلال الفترة 27 - 28 /4/ 2011، بمشاركة نخبة من العلماء والباحثين والمهتمين من المؤسسات البحثية والجامعات وقطاع الأعمال في سوريا، وذلك في قاعة المكتبة المركزية بالجامعة.

نوقشت خلال المؤتمر مجموعة كبيرة من القضايا الهامة، توزعت على أربعة محاور رئيسية، وكان من أبرزها تم التركيز عليه: إيجابيات التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص، ودور القطاع المصرفي والمؤسسات الوسيطة في دعم وتطوير البحث العلمي.

وانتهت أعمال هذا المؤتمر بمجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة متابعة أفكار المشاريع التي تم طرحها من قبل القطاعات الإنتاجية والخدماتية المشاركة، لتسجيلها كأبحاث علمية مشتركة بين الجامعة والقطاعات المعنية، والرفع من مؤشر تمويل المشروعات الحالية ذات الطابع البحثي القابل للاستثمار، وتطوير الشبكة التواصلية التفاعلية بين الباحثين ذات الاختصاص المشترك، وضرورة متابعة تنفيذ نتائج البحوث العلمية المتميزة وتطبيقها عملياً، وتفعيل الأبحاث الخاصة بالعلوم الإدارية، والتأكيد على متابعة تنفيذ التوصيات والاقتراحات عن طريق لجان مختصة. ووضع المحاور العلمية والمواضيع المطروحة في المؤتمر من ضمن المحاور البحثية ذات الأولوية في خطة الجامعة للبحث العلمي، وإقامة ورشات عمل لتطوير مهارات البحث، وما يتعلق به من تمويل ونشر بالتعاون بين مديرية البحث العلمي والتعليم المستمر في رئاسة الجامعة.

مؤتمر
"البحث
العلمي
ودوره في
تلبية
متطلبات
التنمية"

مؤتمر الرعاية الصحية المسندة بالبراهين.

وأضاف أن المؤتمر يعمل على تزويد الأطباء بفرص التعلم طويل الأمد، بغية حل المشكلات السريرية اليومية، بالاعتماد على التجارب المضبوطة المقارنة، واستنباط أفضل البراهين من خلال المراجعة المنهجية لهذه التجارب. مشيراً إلى أن الاستناد إلى البراهين أمر يلزم الأطباء بمراجعة وصفاتهم الطبية وتقويمها.

والطب المسند بالبراهين، ببساطة، هو عبارة عن إيجاد الحلول للمشاكل المصادفة في الممارسة السريرية، عن طريق تحديد البراهين المتوفرة من الخبرة السريرية ومن البحث العلمي معاً، وتقييمها نقدياً من حيث جدواها وصلاحيتها، ومن ثم تطبيق أفضلها، شريطة أن يكون هذا التحديد جامعاً وشاملاً لكل ما يتوفر من براهين، وليس انتقائياً أو منحازاً لبعضها، وذلك بهدف ردم الهوة بين الممارسة السريرية اليومية، والبحث العلمي الطبي.

برعاية وزارة الصحة، وبالتعاون بين رابطة الطب المسند بالبراهين، ونقابة أطباء سورية، انعقد في مركز رضا سعيد للمؤتمرات بجامعة دمشق، مؤتمر الرعاية الصحية المسندة بالبراهين، وذلك بتاريخ 21-22/نيسان/2011.

وقد تضمن المؤتمر المحاور التالية: أولاً: اكتشاف البراهين، ثانياً: استخدام البراهين، ثالثاً: نشر البراهين. وشمل كل محور من هذه المحاور عدداً من البحوث والمحاضرات الهامة ألقاها عدد من الأطباء البارزين، من اختصاصات مختلفة، وذلك بحضور ومشاركة السيد إيان تشالمرز مؤسس تحالف كوكران العالمي، كضيف شرف على المؤتمر.

وأكد الدكتور أديب العسالي، رئيس رابطة الطب المسند بالبراهين، أن هدف المؤتمر هو إيصال رسالة بسيطة مفادها عدم استخدام أي نوع من التدخل على الإنسان، سواء كان علاجاً طبياً أو جراحياً، أو نصيحة، أو مداخلة اجتماعية، إلا إذا كان مسنداً ببراهين البحث العلمي.

المؤتمر العربي الثاني للقياسات الطبية

ومشاركة المخابر الوطنية في الأنشطة الدولية كالمقارنات البينية واعتماد المخابر.

بدوره، أوضح رئيس المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للقياس والمعايرة محمد حوا أهمية تقييم الأخطاء في التجهيزات الطبية والمعدات، وتصحيحها، والتفاعل الدقيق معها، ودراسة أسبابها، من خلال أجهزة المعايرة المختصة وتدريب القائمين على هذه الأجهزة وأساليب التشخيص ما يتطلب وضع خطة عمل لتطوير الواقع الصحي في سورية والدول العربية والتركيز على الضمان و الرعاية الصحية للمواطن.

وناقش المشاركون في المؤتمر موضوعات دور القياس في المجالات الطبية المختلفة كقطاع الصناعات الدوائية والتحليل الكيمائية والطبية والغذائية وقياساتها ودور نظم القياس والكادر الفني في جودة نتائج القياس والاعتراف المتبادل وبحث محور القياس والمعايرة في القطاع الصحي.

انعقد المؤتمر العربي الثاني للقياسات الطبية لأجهزة التشخيص والعلاج الطبي، تحت عنوان: "أهمية القياس والمعايرة في ضمان جودة التجهيزات الطبية"، الذي يقيمه الاتحاد العربي للقياس والمعايرة "المتولوجيا"، وهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، بالتعاون مع وزارة الصحة وذلك في فندق الشيراتون بدمشق، في الفترة بين 25-26/04/2011.

أشار السيد وزير الصحة الدكتور وائل حلقى، في افتتاح المؤتمر، إلى أهمية الاستفادة من تجارب وإمكانات الأشقاء العرب في قطاع الصحة، والتعليم، والتخطيط، والتكنولوجيا الطبية، بهدف جذب استثمارات طبية تسهم في تحقيق الاستقرار لشعبنا وتكون أساساً للعمل العربي المشترك في مؤسساته البينية كافة. كما أشار الوزير إلى أن ما يتضمنه المؤتمر من موضوعات ينبغي الاستفادة منها في تعزيز تجارب الدول العربية في مجال القياس والمعايرة والاطلاع على الأنشطة التي تقدمها المخابر الوطنية للمتولوجيا، ومدى الحاجة المتزايدة إلى قياسات موثقة

الاتجاهات الحديثة في معالجة المياه

انعقد في جامعة تشرين، المؤتمر الوطني حول (الاتجاهات الحديثة في معالجة المياه والاستثمار الأمثل لها)، الذي أقامه المعهد العالي لبحوث البيئة، في جامعة تشرين بتاريخ 7-8 حزيران 2011، بالتعاون مع وزارات: البيئة، الإدارة المحلية، الإسكان والتعمير، الري، الصناعة، الصحة، الزراعة والإصلاح الزراعي.

وأوضح الدكتور محمد معلا رئيس جامعة تشرين، أن المؤتمر يأتي لإطلاق التعاون بين الوزارات المختصة والاختصاصيين، وإجراء دراسات وبحوث مشتركة، بهدف إيجاد حلول بيئية واقتصادية ملائمة في مجال قضايا المياه في سورية.

وأشار الدكتور موسى السمارة عميد المعهد العالي لبحوث البيئة، إلى أن المؤتمر يعالج واقع مياه الشرب والصرف الصحي في سورية، واتجاهات معالجتها، وإدارة الطلب على الموارد المائية في سورية، والواقع الحالي للمنصرفات السائلة الطبية، وآليات الإدارة المثلى للملوثات بمياه الصرف الزراعي، والرؤية المثلى للحفاظ على التنوع الحيوي والحد من التصحر والتلوث البيئي، ووضع خطة لتحقيق هذه السياسات.

المكتبات الإلكترونية

في خدمة الباحثين والطلاب السوريين

المجال واسعاً أمام الجامعات الخاصة للانضمام إليه، بعد أن تعاقدت الوزارة مع عدد أكبر من مزودي المكتبات الإلكترونية التي تم الاشتراك معها في هذا العام، بما يحقق تغطية مثلى لكامل طيف التخصصات البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والهندسية والطبية، وبأحدث المراجع من مجلات وكتب إلكترونية وضعت جميعها بتصريف الباحثين من أساتذة وطلبة.

وأضاف د. عبد الواحد: إن الاشتراك يوفر النفاذ إلى أكبر وأهم قاعدتي بيانات للمجلات المعتمدة عالمياً وهما قاعدة بيانات «Web of Science» من مؤسسة تومسون رويترز، وقاعدة بيانات «Scopus» من مؤسسة «Elsevier»، بحيث تشكل هاتان القاعدتان مرجعية عالمية للنشر الخارجي، تضعها الوزارة في متناول جميع أساتذة الجامعات السورية، وطلبة الدراسات العليا مجاناً، ما يسهل ويحفز النشر الخارجي النوعي في الدوريات العالمية.

أطلقت وزارة التعليم العالي حزمة من المكتبات وقواعد البيانات المعتمدة عالمياً، لوضعها بين أيدي الباحثين والطلاب في الجامعات الحكومية الخمس، وذلك بهدف تأمين النفاذ المجاني للباحثين والطلاب إلى آلاف الوثائق العلمية في المكتبات الإلكترونية العالمية.

وبين الدكتور محمد نجيب عبد الواحد معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي، أن تكلفة الاشتراك في هذه المكتبات وقواعد البيانات، تبلغ نحو 44 مليون ليرة سورية سنوياً، مشيراً إلى أنها تقدم مجاناً للباحثين والطلاب.

وعكفت الوزارة من خلال تجربة الاشتراك بالمكتبات الإلكترونية العالمية، التي دخلت عامها الرابع، على تأسيس كتل للجامعات السورية، ومن ثم توسيعه عبر ضم جامعة الفرات إلى جامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث، بعد استكمال البنية التحتية المعلوماتية فيها.

واعتبر الدكتور عبد الواحد أن هذا التكتل سيفتح



الهيئة العامة للتقانة الحيوية (NCBT)

من إيجاد آلية تنسيق بين المراكز التي تعمل في مجال التقانات الحيوية في القطر ما يدفع بهذا المجال إلى التطور بشكل أسرع وأفضل، وتفادي تكرار بعض المشاريع المهمة على المستوى الوطني. بالإضافة إلى أن العمل البحثي بشكل عام، وخاصة في مجال التقانة الحيوية لا يمكن تأطيره في شكل بيروقراطي، أو في إطار روتين وظيفي محدد، بل يستحسن التفكير في وضع آليات تحفز الباحثين، وتفتح لهم آفاقاً أكبر في تطوير بحوثهم.

3. ما هي أبرز الإنجازات التي قامت بها الهيئة العامة للتقانة الحيوية؟
3. خلال العام 2010، كان عدد البحوث قيد التنفيذ في الهيئة حوالي ستين بحثاً. ينخرط في هذه البحوث الباحثون العاملون في الهيئة، إضافة إلى عدد من طلاب الدراسات العليا، وكان عددهم سبعة طلاب لتحضير الدكتوراه، وتسعة وعشرين طالباً لتحضير الماجستير، في عدد من جامعات القطر، خاصة في كليات الزراعة، والعلوم، والصيدلة، وطب الأسنان.

حصلت الهيئة على دعم مالي لعدد من مشاريع البحث القائمة فيها من الهيئة العليا للبحث العلمي، وعددها سبعة مشاريع. كما يجري تنفيذ بعض المشاريع مع الجهات الخارجية، وكمثال على ذلك مشروع حول اللاشمانيا الذي يتم بالتعاون مع مركز IRD الفرنسي، وكذلك مشاريع مع بعض الجهات اللبنانية. وقد تم خلال العام الماضي نشر 22 مقالة علمية، في مجلات داخلية، وخارجية، تتحدث عن الأبحاث المذكورة.

ومن المشاريع التي نعمل عليها حالياً، والتي أصبحت قيد الإنجاز، وتبشر بنتائج جيدة، مشروع حول إنتاج هجن وأصناف من البطاطا عالية الغلة، ومتحملة للإجهادات.

4. ما هي أبرز مشاريعكم للفترة القادمة؟

4. في هذا العام، نستكمل إنجاز خطة البحث العلمي المقررة في الهيئة العامة للتقانة الحيوية، والتي تتوزع على المجالات التالية: 1 - التقانات الحيوية الزراعية. 2 - التقانات الحيوية الطبية والبيطرية. 3 - التقانات الحيوية الصناعية والغذائية. 4 - التقانات الخاصة بالتنوع الحيوي والبيئة. 5 - التقانات الحيوية الصيدلانية والمناعية. ويندرج تحت كل محور من هذه المحاور مجموعة كبيرة من البحوث التي تغطي مجالات أكثر تفصيلاً.

5. كيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

5. الهيئة العليا للبحث العلمي، تبذل جهداً مشكوراً في وضع آليات للتنسيق بين المراكز البحثية، وأيضاً في ربط هذه المراكز مع المراكز الخارجية المماثلة، كما تبذل الهيئة جهداً مماثلاً في دعم العديد من البحوث مادياً، ونذكر هنا بأن الهيئة العامة للتقانة الحيوية حصلت على دعم مالي لسبعة مشاريع بحث لديها من الهيئة العليا للبحث العلمي. وتساهم الهيئة العامة للتقانة الحيوية في إنجاز كل المهام التي تطلبها الهيئة العليا للبحث العلمي.

الدكتور عصام قاسم

1 - أحدثت هذه الهيئة بموجب القانون رقم (33) لعام 2002.
2 - افتتحت في 11-15-2003 كهيئة عامة ذات طابع علمي، مرتبطة بوزارة التعليم العالي، بهدف ردم الهوة التقنية في مجال التقانات الحيوية وتسريع إدخالها وتوطينها، وتنسيق الجهود بين المؤسسات المعنية بهذه البحوث، ولها مقر مؤقت في حرم كلية الزراعة بجامعة دمشق. ويتم حالياً استكمال إعداد المقر الرئيسي للهيئة في الصبورة.

3 - تعمل الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية على بحوث التقانة الحيوية، وإعداد الكوادر البشرية في هذا المجال وتنميتها، وتطبيق التقانات وفقاً للحاجات والأولويات الوطنية، وإجراء بحوث في التقانة الحيوية وتطبيقاتها الزراعية والصحية والبيطرية والغذائية والبيئية، والإسهام في المحافظة على التنوع الحيوي واستثماره، إضافة إلى تطوير الخبرات الوطنية وتوفير التسهيلات لبحوث الماجستير والدكتوراه، والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية والعربية والدولية.

وللتعرف أكثر على هذه الهيئة، ومتابعة آخر المستجدات لديها، أجرت أخبار البحث العلمي اللقاء التالي مع الدكتور عصام قاسم المدير العام للهيئة العامة للتقانة الحيوية.

1. كيف تقيمون واقع استخدام التقانات الحيوية في سوريا حالياً، وآفاق الاستفادة منها؟

1. دخلت التقانات الحيوية إلى سورية منذ فترة لا بأس بها، غير أن الجهود المبذولة في هذا المجال مبعثرة، وتتم في مراكز مختلفة: في الجامعات ومراكز البحوث. ونظراً لما يُنتظر من التقانات الحيوية من فوائد، فقد أصبح لزاماً علينا تطويرها بهدف الاستفادة المثلى من هذه التقانات، خاصة أنها الوسيلة لإنتاج الكثير من العقاقير الطبية، واللقاحات، والمنتجات الغذائية التي تمثل ضرورة للمجتمع، والتي تكلف الدولة الأموال الطائلة لاستيرادها وتأمينها للمواطنين، لهذا فقد تم التوجيه من القيادة في أكثر من مرة، إلى ضرورة تطوير هذه التقانات، والاستفادة منها لتحقيق هذه الأهداف.

ونظراً للكلفة الكبيرة التي يتطلبها العمل في هذا المجال، فإننا نرى أنه لا بد من انخراط الجميع لتقديم الدعم من القطاعين الحكومي والخاص. خاصة أن هذا النوع من البحوث المكلفة كثيراً، يمكن أن يكون له مردود اقتصادي كبير إذا تم توظيفه إنتاجياً، وكمثال على ذلك نجد أننا نستورد عقاقير ولقاحات بمبالغ كبيرة، والأفضل أن يتم تصنيعها في سورية، والاستفادة منها محلياً، وتصديرها إلى الخارج.

2. كيف تنظرون إلى مسألة تطوير البحث العلمي في هذا المجال؟

2. يتطلب البحث العلمي ونجاحه تأمين مجموعة من المستلزمات، منها البنية التحتية: من مختبرات وتجهيزات، بالإضافة إلى توفر مجموعة من الباحثين القادرين على إنجاز البحوث ومتابعة المستجدات. وفي مجال التقانة الحيوية يكون للبحث العلمي كلفة كبيرة لا بد من تأمينها. ولا بد كذلك



دراسة تأثير بعض مستخلصات الطحالب البحرية على الجراثيم ومقارنتها مع الصادات الحيوية

هذه الأحياء البحرية التي يتم العمل عليها في المشروع من الأحياء ذات الأهمية الكبرى، والتي تعتبر مادة أولية في الاستثمار في مجالات عديدة كالدواء مثلا، لما فيها من مركبات ذات فائدة طبية. وبشكل موجز أقول أن أهمية هذا البحث تتلخص في تحديد المادة الفعالة، وكميتها، ذات التأثير الطبي في بعض الطحالب في الساحل السوري، ومقارنتها بالصادات الحيوية في السوق المحلية.

2. ما هي التطبيقات العملية التي يمكن أن تنتج عن هذا البحث؟ وما هي القطاعات التي يمكن أن تستفيد منه؟
2. بالنظر إلى النتائج المتوقعة، يمكننا القول أن أهم التطبيقات العملية المتوقعة هي التوصل إلى إمكانية استخدام الطحالب البحرية والمادة الفعالة المضادة للجراثيم التي يمكن استخلاصها منها، في الصناعات التي تأخذ مناحي دوائية، من خلال احتوائها على نوعية المادة الفعالة ومدى فعاليتها وكميتها، وتحديد أنواع هذه الطحالب البحرية بهدف استزراعها من أجل الاستخدامات الدوائية والطبية في مرحلة لاحقة.

وأهم القطاعات المستفيدة: هي القطاع البحثي من ناحية تعميق الأبحاث في هذا المجال، والقطاع البيئي: بحيث يتم الاستثمار وفق معيار التنمية المستدامة لهذه الأحياء،

القطاع الطبي والدوائي من حيث استثمار مادة فعالة جديدة طبيعية، وذات قدرة فعالية تنافس الصادات الحيوية المصنعة.

3. هل يمكن أن يكون هناك مردود اقتصادي لمثل هذه التطبيقات؟

3. تعتبر هذه المواد في الصناعة الدوائية مواد ذات مردود اقتصادي كبير، كون الصناعة الدوائية من أهم الصناعات على مستوى العالم، وذات مردود اقتصادي كبير.

4. كيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

4. إن هذا التعاون يكتسي أهمية كبيرة، بسبب مساهمة الهيئة العليا للبحث العلمي في بلورة التفاعل والربط بين المراكز البحثية

وقطاعات المجتمع، ووضع سياسة بحثية تخدم خطط التنمية في سوريا، وتحديد الأولوية من خلال تحليل للواقع الراهن، وثم

تحديد أهم التحديات التي تواجه البلد في السنوات المقبلة، وكذلك الدعم المالي المباشر للأبحاث ذات الأهمية التطبيقية، وتفعيل

وتسويق نتائج الأبحاث إلى القطاعات المستهدفة بهذه الأبحاث.

الدكتور أحمد قرة علي.

لقد أدى الاستخدام الواسع والعشوائي للصادات الحيوية في المجالات الطبية، وغير الطبية، كالزراعة والبيطرة والصناعات الغذائية، إلى دعم عملية انتقاء وانتخاب السلالات الجرثومية الأكثر مقاومة للصادات الحيوية المستعملة، وتعزيز انتشارها، وسيادتها في البيئة المحيطة، وهذه السلالات ستشكل مشكلة صحية خطيرة لتمتعها بظاهرة المقاومة المتعددة للأدوية الصادة.

وقد بينت العديد من التقارير والدراسات العالمية، إمكانية استخدام مستخلصات الطحالب البحرية، وخاصة المواد الفعالة منها، كمادة مضادة للجراثيم الموجودة في البيئة المائية، والجراثيم المرضية، حيث تعتبر الطحالب البحرية مخازن رئيسة لمنتجات طبيعية فعالة بيولوجيا، والعديد من هذه المركبات قد أظهرت خاصية المضادات الجرثومية.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع المعنون بـ: "دراسة تأثير بعض مستخلصات الطحالب البحرية على الجراثيم، ومقارنتها مع الصادات الحيوية." يشرف على هذا المشروع ويقوم بتنفيذه، كل من الدكتور أحمد قرة علي مدير المعهد العالي للبحوث البحرية، والدكتورة أسمهان زينب، والدكتور آصف عباس.

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق عدد من النتائج، أبرزها: 1 -

تسجيل أنواع الطحالب (السمراء والخضراء والحمراء) الموجودة في مواقع الدراسة ومقارنتها مع الدراسات السابقة وتسجيل

التغيرات الحاصلة في التركيب النوعي لطحالب المياه الشاطئية السورية. 2 - تحديد المواد الفعالة من مستخلصات الطحالب

وتركيبتها. 3 - دراسة اختبار مقاومة وحساسية الجراثيم المعزولة تجاه الصادات الحيوية وفق طرائق قياسية عالمية. 4 - مقارنة نتائج

الصادات الحيوية تجاه "العزلات الجرثومية" مع نتائج تأثير المواد الفعالة من الطحالب. واعتماداً على نتائج الدراسة المذكورة سيتم

تحديد أنواع الطحالب الهامة الحاوية على مواد مضادة للجراثيم بهدف الاستفادة منها لأغراض دوائية وطبية في أبحاث لاحقة.

ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذا المشروع البحثي، التقينا الدكتور أحمد قرة علي، وكان لنا معه اللقاء التالي.

1. هل لكم أن تحدثونا عن أهمية هذا البحث من الناحية النظرية؟

1. تنبع أهمية هذا البحث من عدة عوامل، أبرزها استثمار الموارد الطبيعية بشكل علمي يندرج في إطار التنمية المستدامة، خاصة أن

جائزة باسل الأسد للبحث العلمي

واللغوية: منحت الجائزة مناصفة بين الدكتور سليمان أحمد الضاهر من قسم الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق، والدكتور فاروق عباس إسماعيل من قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب.

- في العلوم الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية والشرعية: منحت الجائزة للدكتور فواز عبد الرحمن صالح، من قسم القانون المدني بكلية الحقوق في جامعة دمشق.

وفيما يلي أسماء الفائزين بالجوائز التشجيعية:

- في مجال العلوم الأساسية: الدكتور شحادة الأسدي، من قسم الرياضيات بكلية العلوم في جامعة حلب، والدكتور نصر الدين محمد ديب عيد من قسم الرياضيات بكلية العلوم في جامعة حلب.

- في مجال العلوم الصحية: منحت الجائزة للدكتور هيثم أحمد بحاح من قسم جراحة الفم والفكين بكلية طب الأسنان في جامعة دمشق.

- في مجال العلوم الاجتماعية والفلسفية والتربوية والنفسية واللغوية: منحت الجائزة للدكتور محمود حسن الجاسم من قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب.

- في مجال العلوم الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية والشرعية: منحت الجائزة للدكتور أحمد إدريس الطعان الحاج من قسم العقائد والأديان بكلية الشريعة في جامعة دمشق.

- في مجال العلوم الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية والشرعية: منحت الجائزة إلى كل من الدكتور معاذ سعيد الشرفاوي الجزائري، والدكتور أسامة نايف الفراج، من المعهد العالي للتنمية الإدارية في جامعة دمشق، عن بحثهما المشترك

وحجبت جائزة باسل الأسد للبحث العلمي لعام 2010 عن البحوث المقدمة في مجال العلوم الزراعية والبيطرية، لأن أياً منها لم يرق إلى الدرجة 75 بالمائة المطلوبة في الإعلان، وذلك وفق محصلات التقويم.

أصدرت وزارة التعليم العالي، في نهاية شهر حزيران 2011، نتائج مسابقة باسل الأسد للبحث العلمي، عن العام 2010، حيث فاز 11 باحثاً من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية بجائزة باسل الأسد للبحث العلمي، وقيمتها مئة ألف ليرة سورية للجائزة الواحدة، لأفضل بحث علمي تميز بالأصالة والإبداع، وفاز 7 باحثين بجوائز تشجيعية، قيمتها خمسة عشر ألف ليرة سورية للجائزة الواحدة، فيما حجبت الجائزة عن البحوث المقدمة في مجال العلوم الزراعية والبيطرية.

وفيما يلي أسماء الفائزين بجائزة أفضل بحث علمي تميز بالأصالة والإبداع:

- في مجال العلوم الأساسية: منحت الجائزة مناصفة بين بحثين: البحث الأول للدكتور عبد العزيز محمود رمضان، بالأشتراك مع الدكتورة حسنة حسن المنديل، وكلاهما من قسم الكيمياء بكلية العلوم بجامعة حلب، البحث الثاني: للدكتور صفوان محمد حسن عاشور من جامعة حلب.

- في مجال العلوم الهندسية: منحت الجائزة للدكتور عادل رفقي عوض من قسم الهندسة البيئية بكلية الهندسة المدنية بجامعة تشرين.

- في مجال العلوم الصحية: منحت الجائزة مناصفة بين بحثين الأول: للدكتور أسامة عزيز إبراهيم من قسم علم النسيج حول السنية، بكلية طب الأسنان في جامعة دمشق، والدكتور تيسير يوسف البني من قسم الطب المخبري بكلية الطب البشري في جامعة دمشق عن بحثهما المشترك، والثاني: للدكتور محمد بشير عمر المنقل من جامعة دمشق-كلية طب الأسنان.

- في مجال الفنون الجميلة: منحت الجائزة للدكتور شفيق حسين أشتي رئيس قسم التصوير بكلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق.

- في مجال العلوم الاجتماعية والفلسفية والتربوية والنفسية

فعاليات فادمة

4. تقيم جامعة حلب- كلية الهندسة الكهربائية مؤتمراً حول الطاقات البديلة كحل نهائي في بلدان البيئة المتوسطة، في الفترة 19-21 أيلول القادم، وذلك بالتعاون مع مؤسسة ميدغرين-الجامعة اللبنانية.

5. يقيم مجلس التعليم العالي بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، أسبوع العلم الحادي والخمسين، حول "التغيرات السكانية في سورية، وأبعادها التنموية"، وذلك في مركز رضا سعيد للمؤتمرات في جامعة دمشق، في الفترة 21-23 تشرين الثاني 2011.

6. تقيم جامعة دمشق، ورشة العمل الأولى عن "حماية الملكية الفكرية للإنتاج البحثي في الهيئات البحثية"، في الفترة 9-12/10/2011.

1. تقيم الهيئة العليا للبحث العلمي "الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة"، بالتعاون مع جامعة دمشق، ندوة بعنوان "طاقة الكتلة الحيوية في سورية: الواقع والآفاق المستقبلية"، في الفترة 22-23 تشرين الأول 2011، وذلك في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة دمشق.

2. يقام معرض الباسل الخامس عشر للإبداع والاختراع، في مدينة المعارض، بدمشق، في الفترة 15-20/07/2011.

3. تقيم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية مؤتمر البحوث العلمية الزراعية التاسع، تحت شعار (البحث الزراعي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني)، وذلك في أيلول القادم، في دمشق-دوما- مدرج الهيئة.



دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم

دمشق -السبع بحرات - مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم، الطابق الثاني

هاتف : 00963-11-3341864

فاكس : 00963-11-3342998

الموقع على الانترنت : www.hcsr.gov.sy

البريد الإلكتروني : manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

ص.ب : 30151

Damascus-Syria

Tel: 00963 - 11- 3341864

Fax:00963 - 11 - 3342998

website:www.hcsr.gov.sy

E- mail:manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

P.O.Box: 30151